2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

# The Grammatical Permissibility in Matters of the Nominal Sentence.

**Muna Hamed Al Niaimi**
**Ministry of Education / Baghdad Education Directorate, Second Rusafa**
muna.al.niaimi345@gmail.com

**Received 17/8/2024, Revised 12/9/2024, Accepted 18/9/2024, Published 30/9/2024**

This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited

## Abstract

**Grammatical permissibility is considered a means of enrichment in Arabic, as it allows grammatical rules to accommodate various possibilities due to their inherent flexibility and adaptability. This research adopts the following aspects:**

- **Selecting the ruling of (permissibility) that represents both sides of the issues.**
- **Choosing the (absolute) in grammatical permissibility, which entails neither preference nor negation.**
- **Opting for the (absolute) nominal sentence that is non-abrogated, as it forms the basis of Arabic sentence construction.**
- **Analyzing issues within the nominal sentence that have been influenced in various ways, leading to a consensus among grammarians on the permissible rulings.**

**Thus, the title of the research is established as: "Grammatical Permissibility in Issues of the Nominal Sentence," based on foundational works in grammar, exegesis, syntax, and poetic anthologies.**

**Keywords**
**Grammatical permissibility, issues, nominal sentence.**

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

# الجواز النّحويّ في مسائل الجُملة الاسميّة

منى حامد النّعيميّ
وزارة التّربية/ مديريّة تربية بغداد الرّصافة الثّانيّة

| | |
|---|---|
| تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/٨/١٧ | تاريخ المراجعة: ٢٠٢٤/٩/١٢ |
| تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٤/٩/١٨ | تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٩/٣٠ |

**الملخص**

يُعدُّ الجواز النحوي من أساليب الإثراء في العربية؛ إذ يجعل القاعدة النحوية قادرة على استيعاب شتى الاحتمالات؛ بسبب المرونة والطواعية التي تتصف بها.

وقد تبنّى البحث الجوانب الآتية:

- اختيار حكم (الجواز) الذي يمثل الوجهين للمسائل.
- اختيار (المطلق) في الجواز النحوي الذي لا ترجيح فيه ولا تضعيف.
- اختيار الجملة الاسمية (المطلقة) غير المنسوخة؛ كونها أساس بناء الجملة العربية.
- دراسة مسائل في الجملة الاسمية وقع عليها مختلف التأثيرات أدّت إلى الحكم الجائز عليها بإجماع النحويين.

ولأجل ذلك استقر عنوان البحث كالآتي: (الجواز النحوي في مسائل الجملة الاسمية)، استنادًا إلى أمّات كتب النحو والتفسير والإعراب والدواوين الشعرية.

**الكلمات المفتاحية**

**الجواز النحوي، المسائل، الجملة الاسمية.**

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

**المقدّمة**

يعدُّ الجواز النحوي من أساليب الإثراء في العربية؛ إذ يجعل القاعدة النحوية قادرة على استيعاب شتى الاحتمالات؛ بسبب المرونة والطواعية التي تتصف بها.

ولا شك في أنّ الحكم جوازاً يمثل اتساعًا في القاعدة النحوية، بسبب تعدد الأوجه ولا سيّما أنّ النحاة يعتمدون أصول صحيحة فصيحة من كلام العرب.

ولا يخفى اهتمام النحاة على مرّ العصور بالظواهر النحوية، منه ظاهرة الجواز النحوي، على الرغم من عدم وجود مصنف يدون تفاصيلها أو يضع ضوابطها الخاصة، ولكنها استقرت في طيات النتاجات النحوية، فالجواز من الركائز التي شيَّد عليها صرح النحو العربي.

قد تبنّى البحث الجوانب الآتية:

– اختيار حكم (الجواز)؛ لأنّه يمثل الوجهين للمسائل مرويًا أم من اجتهاد النحوي.

– اختيار (المطلق) في الجواز النحوي الذي لا ترجيح، فيه ولا تضعيف.

– اختيار الجملة الاسمية (المطلقة) غير المنسوخة؛ لكونها أساس تكوين وبناء الجملة العربية، وهي القسم الذي لا قيد عليه، إذ تسير العملية الإسنادية وتؤدي وظيفتها من دون قيود عليها.

– دراسة مسائل في الجملة الاسمية المتكونة من مبتدأ وخبر وقع عليها مختلف التأثيرات أدّت إلى الحكم الجائز عليها بإجماع النحويين.

ولأجل ذلك استقر عنوان البحث كالآتي: (الجواز النحوي في مسائل الجملة الاسمية)، استنادًا إلى أمات كتب النحو والتفسير والإعراب والدواوين الشعرية.

**أولًا: جواز تعدد الخبر لفظًا من دون المعنى**

يتعدد الخبر لفظًا من دون المعنى، إذا كان المبتدأ واحداً والمعنى واحداً نحو: الرمانُ حلوٌ حامضٌ، فمعنى الخبر هنا واحد أي: مز، ومثله: زيدٌ قائمٌ قاعدٌ، أي مضطر بالرأي، وكقول الشاعر[١]:

**ينامُ بإحدى مُقلتَيْهِ ويَتقِي بأُخرى الأعادي فَهَو يقظانُ هَاجِعُ**

أي: (حذر)، فـ(يقظان) و(هاجع) خبران لـ(هو)[٢].

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

قال ابن هشام في تعدد الخبر في اللفظ دون المعنى: "الثاني: أن يكون متعددًا مخبرًا عن جملته أو غير متعدد، فيجوز بالإجماع أن يُخبَر عنهما بخبرين، أو أخبار في معنى خبر واحد من غير عطف. نحو قولك: هذا الرمانُ حلوٌ حامضٌ- إذا أردتَ أنّ كلًّا من أفراده فيه حلاوةٌ وحموضةٌ، وهذه الرمانةُ حلوةٌ حامضةٌ"(٣).

ونقل المرادي الإجماع على جواز تعدد الخبر لفظًا من دون المعنى لمبتدأ واحد بقوله: "وقوله: (وأخبروا باثنين... يعني عن غير متعدد، وذلك شاملٌ لصورتين: إحداهما متفقٌ على جوازها وهي أن يتعدد الخبر لفظًا ويتّحد معنًى نحو: الرمان حلوٌ حامضٌ، ولا يجوز فيها العطف خلافا لأبي علي"(٤).

وللنحويين كلام في مسألة كون الخبر متعددًا لفظًا متحدًا معنًى وكان اللفظان مشتقين في مثل: حلو حامض (مز)، قائم قاعد (مضطرب)، يقظان هاجع (حذر)، فهل يتحمل كلّ منهما ضميرًا، أو يتحمله أحدهما والآخر خالٍ منه، فقد نسب أبو حيّان لأبي علي الفارسي أنّ الثاني يتحمل ضميراً، والأول خالٍ منه؛ لأنّ الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء، وصار الخبر بتمامها(٥).

**ثانيًا: جواز حذف المبتدأ لوجود الدليل**

يرى النحويون جواز حذف المبتدأ إذا دلّ على المحذوف دليل، وقد ذكر النحاة مواضع يطرد وفيها الحذف الجوازي على النحو الآتي.(٦)

في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى: ((وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ ٦)) الهُمزة:٥-٦، أي: هي نار الله وقوله: ((قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۚ ٱلنَّارُ ))الحَج:٧٢ أي: هو النار.

وبعد الفاء الداخلة على جواب الشرط نحو قوله تعالى:(( مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ)) فُصِّلَت:٤٦ ، أي: عمله لنفسه، وإساءته عليها. وقوله تعالى: ((وَإِن تُخَالِطُوهُم فإخوانكم))البَقَرَة:٢٢٠ ، أي: فهم إخوانكم، وقوله تعالى(( وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فيؤوسٞ قَنُوطٞ)) فُصِّلَت:٤٩ أي: فهو يؤوس.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

وكذلك بعد القول: نحو قوله تعالى: ((وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ))الفُرْقَان: ٥، أي: هي أساطير الأولين، وقوله تعالى: ((قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ)) الذَّارِيَات ٥٢ ، أي: هو ساحرٌ أو هو مجنونٌ، وقوله تعالى: ((سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ)) الكَهْف:٢٢ ، أي: هم ثلاثة. وبعد شيء وقع الخبر صفة له في المعنى، نحو قوله تعالى: ((ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ))التَّوْبَة:١١٢ ، أي المؤمنون التائبون، وقوله تعالى: ((صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ ))البَقَرَة:١٧ ، أي: الذين اشتروا الضلالة بالهدى صم بكم عمي.

وفي غير هذه المواضع جاز حذف المبتدأ في القرآن الكريم: ((سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا وَفَرَضۡنَٰهَا )) النُّور:١ ، أي: هي سورة، وقوله تعالى: ((بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ ))التَّوْبَة:١ ، أي: هذه براءة.

**ثالثًا: جواز حذف الخبر عند وجود الدليل**

نقل ابن هشام اتفاق النحويين على جواز حذف الخبر من الكلام، إذا دلّ عليه دليل؛ لكثرة وقوعه في القرآن الكريم، وكلام العرب بقوله: "وتوهّم جماعة امتناع حذف الكونِ الخاص، ويُبْطِلُهُ أنّا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعًا من الحذف، مع أنّه إمّا أن يكون هو الدليل، أو مقويًّا للدليل"[٧].

كقوله تعالى: ((أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ)) الرَّعْد: ٣٥، وهنا عطف المبتدأ (وظلها) على مبتدأ سابق عليه هو (أكلها)، فخبر المبتدأ الثاني محذوف؛ لدلالة خبر الأول عليه وتقديره (دائم) أيضًا، وقوله تعالى: ((وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ))المَائِدَة: ٥، أي: حلٌ لكم[٨]. والدليل على الخبر المحذوف ما جاء في أول الآية نفسها: ((ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ))المَائِدَة٥ ، من (أُحلَّ لكم) و(حلَّ لكم) و(حلٌ لهم)، فهي أخبار سابقة دالة على الخبر المحذوف في الآية نفسها.

ويجب في المبتدأ الذي حذف خبره أن يكون معرفة؛ لكسب الفائدة من الإخبار عنه، ويقدّر الخبر مؤخرًا عن المبتدأ غير مقدّم عليه، والأصل فيه التأخير ولا يعدل عن الأصل إلّا بدليل يخرجه عن ذلك الأصل[٩].

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

ويشترط في الخبر المحذوف أن يكون معلومًا بعينه، فلا يكفي العلم المجمل بأنّ في الكلام حذفًا[١٠]، وأن يكون في الكلام ما يقتضيه، وإذا ظهر لم يخلّ بالمعنى[١١]، ويلزم في الدليل اللفظي على حذف الخبر أن يكون مطابقاً للمحذوف، يقول ابن هشام: "شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، فلا يجوز: زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو، أي: ضارب، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور: بأن يقدّر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى: ((وَإِذَاضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ)) النِّسَاء١٠١ ، والآخر بمعنى الإيلام المعروف، ومن ثم أجمعوا على جواز: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو، وإنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو"[١٢].

من ذلك نفهم أنّ حذف الخبر من الجملة الاسمية جائز بشروط متوافرة في المبتدأ والخبر وليس في الخبر فقط؛ لأنّ الخبر متعلق بالمبتدأ تعلقًا وثيقًا، حتى وإن كانت شروط كلّ منها مختلفة ولكنها تتفق في النهاية لصياغة الجملة الاسمية، فحكم جواز حذف الخبر مستند إلى ضوابط وشروط واجبة في المبتدأ والخبر.

**رابعًا: جواز إبراز الضمير واستتاره إن أمِن اللبس وكان الوصف مشتقًا**

يأتي خبر المبتدأ مفردًا، والمفرد يكون جامدًا نحو: هذا بيتٌ، ومشتقًا، نحو: زيدٌ عائدٌ، ولا خلاف بين النحويين بأنّ المشتق يتحمل الضمير، يقول الأنباري: "وأمّا ما كان صفة فنحو: زيدٌ ضاربٌ وعمرٌ وحسنٌ، وما أشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في أنّ هذا النحو يتحمل ضميرًا يرجع إلى المبتدأ؛ لأنه ينزل منزلة الفعل، ويتضمن معناه"[١٣].

فإذا كان الوصف المشتق خبرًا عن اسم وكان لغيره في المعنى، فيكون الوصف جاريًا على غير من هو له، وفي هذه الحال: إمّا أن يكون المعنى ملتبسًا نحو: زيدٌ عمرو ضاربه هو، فبدون الضمير يحتمل أن يكون الضارب زيدًا، ويحتمل أن يكون عمرًا، أو يكون المعنى غير ملتبس نحو: زيدٌ هندٌ ضاربها، فالتباس المعنى مأمون هنا.

فالكوفيون يذهبون إلى جواز الأمرين: إبراز الضمير واستتاره إن أُمن اللبس[١٤]. ومن الشواهد التي احتج بها الكوفيون على جواز إبراز الضمير وعدمه عند أمِن اللبس منها قوله تعالى: (( إِلاَّ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ)) الأحزاب ، قال الفرّاء: "ولو خفضت (غير ناظرين)

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

كان صواباً؛ لأنّ قبلها (طعام) نكرة، فتجعل فعلهم تابعًا للطعام لرجوع ذكر الطعام في إناه"[١٥]. فجاءت (غير) صفة للطعام، و(ناطرين) خبر مشتق، ولم يبرز الضمير ليُقال: (ناظرين أنتم)، ويقول الأعشى:[١٦]

**لمحقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبي لِصوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمي أَنَّ المُعَانَ مُوفَّقُ**

ولم يقل: لمحقوقة أنت، وقول الآخر:[١٧]

**أمُسْلَمَتِي لِلمَوتِ أنتِ فمَيِّتٌ وَهَلْ لِلنّفوسِ المسلماتِ بَقَاءُ**

ولم يقل: فميت أنا.

وقال الكسائي: "سمعت العرب تقول: يدك باسطها يريدون (أنت)"[١٨] وقولهم: "كلُّ ذي عين ناظرٌ وناظرةٌ إليك"[١٩]. أي: هي. فهذه الشواهد وغيرها ممّا سُمِع عن العرب تؤيد بقوة ما احتج به الكوفيون من جواز استتار الضمير وإبرازه إذا أُمن اللبس.

**خامسًا: جواز تقديم الخبر لوجود الدليل**

في الجملة جواز تقديم الخبر على المبتدأ إن وجد الدليل عليه، ورجّح ابن يعيش مذهب البصريين، إذ يقول: "يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردًا كان أو جملة"[٢٠]. ورجح ابن جني[٢١]، وابن الحاجب[٢٢] وآخرون رجحوا المذهب البصري محتجين بالكثير الذي جاء في كلام العرب وأشعارهم.

وقال ابن الحاجب: "إنّما حَسُنَ تقديم الخبر على المبتدأ"[٢٣]. واحتج البصريون على جواز التقديم بالسماع كقول الشاعر:[٢٤]

**فَتَى مَا ابْنُ الأَغَرِّ إِذَا شَتَونَا وَحُبَّ الزَّادُ فِي شَهرِيْ قُمَاحِ**

الأصل: ما ابنُ الأغرِّ فتًى. وقول الآخر:[٢٥]

**بَنُونا بَنُو أبنائِنَا وبَناتُنا بُنوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأبَاعِدِ**

والأصل في صياغة الجملة: بنو أبنائنا بنونا والمعنى: بنو أبنائنا مثل أبنائنا وهو تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء، فجاز تقديم الخبر لوجود الدليل المعنوي عليه. ومثله قول الشاعر:[٢٦]

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

**كلامُ النبيينَ الهداةِ كلامُنا وأفعالُ أهلِ الجاهليةِ نَفْعَلُ**

فـ(كلام) خبر مقدم و(كلامنا) مبتدأ مؤخر، والمعنى العام أنّ كلامنا مثل كلام النبيين.

ومن السماع قولهم: "تميميٌّ أنا" وهو قول حكاه سيبويه[٢٧]، وقالوا في الأمثال: "في بيته يؤتى الحكم" والتقدير: والحكم يؤتى في بيته. والمثل ورد في بيت شعري للمُثقب العَبْدي[٢٨].

**مَثَلًا يضربُهُ حُكّامُنا قَولُهُم في بيتهِ يُؤتى الحَكَمُ**

وهذا يعني أنّ هناك قسماً يلزم تقديمه وهو أن يكون الخبر ضميرًا متصلًا والاسم ظاهرًا أو يكون الاسم نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلّا كون خبرها ظرفًا أو مجرورًا متقدمًا عليه أو يكون الاسم مقرونًا بـ(إلّا) أو في معنى المقرون بها أو يتصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر، وإن قدمته على الاسم جاز إن كان ظرفاً أو مجرورًا[٢٩]، ونقل بالإجماع عن البصريين والكوفيين على الجواز إذا كان جملة[٣٠].

**سادسًا: جواز تقديم الخبر على المبتدأ في نحو: في داره زيدٌ**

إذا كان الخبر مشتملًا على ضمير يعود على المبتدأ كونه شبه جملة من الجار والمجرور، فإجماع النحويين على جواز تقديمه؛ لأنّ عود الضمير على المتأخر لفظًا، المتقدّم في الرتبة جائز، ونقل جمع من العلماء هذا الإجماع منهم ابن مالك بقوله: "ويجوز نحو: في داره زيد إجماعًا" وقال في الشرح: "نحو: في دارهِ زيدٌ جائز بلا خلاف؛ إذ ليس فيه إلّا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر، ولا بأس بذلك؛ لأنّه مقدم الرتبة فأجمع على جوازه كما أجمع في باب الفاعل على جواز نحو: ضربَ غلامَه زيدٌ"[٣١].

ونقل الإجماع ابن عقيل بقوله: "وقع في كلام بعضهم أنّ مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير، وفيه نظر، فإنّ بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز: في داره زيد..."[٣٢].

وكذلك ابن هشام بقوله: "ولا خلاف في تعيُّن الابتداء في نحو: (في دارهِ زيدٌ)؛ لِئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة"[٣٣].

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

وهذا الإجماع من النحويين في الحكم على هذه المسألة جاء موافقًا لما قاله سيبويه عن المبتدأ المؤخر وأنّه مرفوع بعامل الابتداء"... والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله... وذلك قولك: فيها عبدُ الله. ومثله ثَمَّ زيدٌ، وههنا عمرٌو، وأَيْنَ زيدٌ، وكيف عبد الله، وما أشبه ذلك"[٣٤].

فعند سيبويه (عبد الله) مبتدأ مؤخر و(فيها) من الجار والمجرور خبر مقدم، والابتداء هو العامل في المبتدأ عند تأخره وتقدمه.

**سابعًا: جواز حذف العائد إن كان مفعولاً والمبتدأ (كلّ) أو شبهه**

الضمير أصل روابط جملة الخبر بالمبتدأ؛ لأنّه يُقرِّب الجملة من أن تكون هي المبتدأ في المعنى فيربط به مذكورًا ومحذوفًا، فمذهب البصريين إذا كان الضمير منصوبًا، فلا يجوز حذفه إلّا في الشعر سواء أدّى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه نحو: زيدٌ ضَرَبَهُ عمرٌو أم لم يُؤدِّ نحو: زَيدٌ هَل ضَرَبتُهُ؟[٣٥].

وجوّزه سيبويه على ضعف، إذ قال بعد ذكره قول أبي النجم العجلي:[٣٦]

**قد أَصْبَحَتْ أَمُّ الخيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَم أَصْنَعِ**

"فهذا ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأنّ النصب لا يكسر البيت ولا تخلّ به ترك إظهار الهاء"[٣٧]، وبمثله قال ابن جني[٣٨]. وأشار سيبويه في موضع آخر إلى أنّه يجوز في الشعر بلا ضعف، وفي غيره بضعف: قال: "وقال بعضهم[٣٩]:

**ومَا كُلّ مَنْ وَافى مِنًى أنتَ عَارِفُ**

لزم اللغة المجازية فرفع كأنّه قال: ليس عبد الله أنا عارفٌ فأضمر الهاء في عارف. وكان الوجه عارفهُ، حيث لم يُعْمَلْ (عارفٌ) في (كلّ)... لأنّهم قد يَدَعُون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرًا"[٤٠].

وفصّل ابن مالك إجماع النحويين في المسألة بقوله: "ويجوز حذفه [أي العائد] بإجماع إن كان مفعولًا، والمبتدأ (كلّ) أو شبهه في العموم والافتقار... ومثال الجائز حذفه بإجماع

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

لكونه مفعولًا به والمبتدأ (كلّ)، قراءة ابن عامر[٤١]((وَكُلا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ)) النِّسَاء: "[٤٢]. برفع المبتدأ (كلّ) والجملة الفعلية (وعد الله الحسنى) خبر، والعائد محذوف، تقديره: وعده الله الحسنى.

**ثامنًا: جواز رفع ونصب ظرف الزمان الواقع خبرًا لمصدر**

بإجماع النحويين يجوز رفع ونصب ظرف الزمان إذا أخبر به عن اسم معنى حادث، وكان ذلك الحدث مستغرقًا لجميع الزمان المخبر به والظرف معرفة والنصب أكثر، وممّن قال بالإجماع أبو حيّان، إذ يقول: "... إن كان معرفة فيجوز فيه الرفع والنصب باتفاق من الكوفيين والبصريين نحو: قيامُك يومُ الخميس، وصومُك اليومُ إلّا أنّ النصب هو الأصل والغالب"[٤٣].

ونقل السيوطي إجماعهم بقوله: "ويجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى، ثم إن كان واقعًا في جميعه، وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو: صيامُك يومُ الخميس بالوجهين والنصب هو الأصل والغالب"[٤٤].

ومنه قوله تعالى: قَالَ(( موعدكم يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحۡشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحٗى ٥٩)) طه: برفع (يوم)، وقرأ الحسن والأعمش وعيسى الثقفي بنصب (يوم)[٤٥].

ويُجمِع الكوفيون على جواز الوجهين بقول الفرّاء: "... ولو جعلت (متى) في موضع رفع كما تقول: متى الميعاد؟ فيقول: يومُ الخميس ويومَ الخميس. وقال الله: ((مَوۡعِدُكُم يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ)) طه:٥٩، فلو نصبت كان صوابًا... والعرب تقول: إنّما البرد شهران، وإنّما الصيف شهران. ولو جاء نصباً كان صوابًا... وإنّما اختاروا النصب في المعرفة؛ لأنّها حينٌ معلومٌ مسندٌ إلى الذي بعدهُ"[٤٦].

وإن كان الظرف نكرة جاز نصب هذا الزمان المُنَكَّر وَجَرهُ بـ(في) نحو: الصومُ يومٌ، أو يومًا، أو في يومٍ[٤٧].

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

واذا كان الحدث واقعًا في بعض الزمان، نحو: الخروج يومُ الجمعة، والسيرُ غدًا، إذا أريد السير في بعضه، فقد أجمع النحويون على جواز النصب والرفع والأكثر النصب ويجوز جرّه بـ(في) والنكرة والمعرفة في ذلك سواء(٤٨).

يقول ابن مالك: "ومثال الزمان الموضوع في بعضه قولك: الزيارة يوم الجمعة، ولا فرق في هذا النوع بين المعرفة والنكرة، وروي قول النابغة الذبياني(٤٩).

**زَعَمَ البَوارِحُ أنّ رِحْلَتَنَا غدًا وبذاكَ خَبّرَنَا الغُدافُ(٥٠) الأسودُ**

بنصب (غد) ورفعه، ذكر ذلك السيرافي، والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع، إلّا أنّ النصب أجود؛ لأنّ الحذف معه أقيس واستعماله أكثر"(٥١).

وقال أبو حيّان: "وإن وقع [ ظرف الزمان ] خبرًا لمصدر معرفة فالرفع والنصب، أو نكرة نحو: ميعادي يومٌ أو يومان، فالبصريون والفرّاء(٥٢) يجيزون الرفع والنصب كالمعرفة، والتزم هشام فيه الرفع، هذا نقل ابن الأنباري، وحكى السيرافي(٥٣) وتبعه ابن مالك أنّه يجوز فيه الرفع والنصب باتفاق معرفة كان أو نكرة"(٥٤).

ومجمل إجماع النحويين، جواز النصب والرفع لظرف الزمان المعرفة والنكرة إذا أخبر به عن اسم معنى حادث مستغرق لجميع الزمان أو بعضه، وهذا بإجماع النحويين.

**تاسعًا: جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ**

لا شك في الارتباط الوثيق بين المبتدأ والخبر، ولذلك لا يلزم وجود رابط لفظي بينهما. ولكن إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط كالاسم الموصول غير المخصوص بشخص، وصلته فعل صالح للشرطية، أو ظرف أو مجرور، والنكرة الموصوفة بأحد هذه الثلاثة ولُحِظَ في الخبر المعنى الذي تدخل الفاء بسببه كالشرط والجزاء دخلت ذلك الخبر مثل: الذي يأتيني أو في الدار فله دِرهمٌ. وكلّ رجل يأتيني أو في الدار فله دِرهمٌ، وكلّ رجلٍ عنده حزمٌ فهو سعيد، وكقوله:(٥٥)

**ما لَدَى الحَازِمِ اللبِيْبِ مُعَارًا فَمَصُونٌ وَمَا لَهُ قَدْ يَضِيعُ**

وهنا اتصلت (الفاء) في خبر الاسم الموصول (ما) الواقع مبتدأ وصلته الظرف (الدى).

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

ومنه قوله تعالى: ((وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ)) النَّحل: [٥٦] والموصول هنا صلته الجار والمجرور (بكم)، والمعنى: وما بكم من نعمة فاشكروا الله عليها؛ لأنّها منه[٥٧].

وكذلك دخول (الفاء) في خبر المبتدأ الموصوف بالموصول المذكور كقوله:[٥٨]

**صِلُوا الحَزْمَ فَالخَطْبُ الذي تحسَبُونَهُ يَسيرًا فقد تلقونَهُ مُتَعَسّرَا**

فجاء المبتدأ (الأمر) موصوفًا بالاسم الموصول وصلته (الذي تحسبونه يسيرًا)، وأمّا الخبر (فقد تلقونه مُتعسّرًا) فجاز دخول (الفاء) عليه؛ لوجود فعل صالح للشرط.

وإجماع النحويين على ذلك جاء في نصّ أبي حيّان بقوله: "وجوازاً في خبر مبتدأ عام موصول بظرفٍ، أو مجرورٍ تامٍ، أو جملة لا تقبل أداة شرط، أو نكرة موصوفة بأحد ذلك، وخصّ ذلك ابن الحاج بـ( كُلٍّ) وحدها– وكان الخبرُ مُستحقًا بالصلة أو الصفة هذا باتفاق نحو: الذي عند السلطان فمعظّمٌ، والذي في بيت السلطان فمحفوظٌ، والذي يأتيني فله درهمٌ... وكذلك كلّ رجلٍ عند السلطان فمعظّمٌ، وكلّ الذي في بيت السلطان فمحفوظٌ، وكلّ رجلٍ يأتيني فَلَهُ دِرهمٌ"[٥٩].

**عاشرًا: جواز وقوع (سيقوم) و (سوف يقوم) خبرا إذا كان المبتدأ عامًا[٦٠] أو اسمًا لـ(إنّ)**

يأتي الخبر جملة، وتنقسم الجملة على اسمية وفعلية، وتتضمن الفعلية الجملة المصدرة بحرفي الاستقبال كالسين وسوف، وقد أجاز جمهور النحويين الإخبار بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع دخل عليه حرف التنفيس أو سوف نحو: زيدٌ سيقومُ، أو سوف يقومُ[٦١].

وقد ورد في القرآن الكريم الإخبار بالجملة المصدرة بحرف الاستقبال في أكثر من موضع كقوله تعالى: ((أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ١٦٢)) النِّسَاء: [٦٢]، وقوله تعالى: ((أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٧١)) التَّوْبَة:، فالضمير (أولئك) في محل رفع مبتدأ في الآيتين، وجملة: ((أَسَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا ))و((سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ))الفعلية في محل رفع خبر.

وقول الشاعر:[٦٣]

**فَلَمَّا رَأَتْهُ أُمُّنَا هَانَ وَجْدُهَا وقَالَتْ أَبُونَا هَكذا سَوفَ يَفْعَلُ**

فجاء المبتدأ (أبونا) من عوام الألفاظ، والخبر الجملة الفعلية (سوف يفعلُ). وفي هذه الشواهد جاء المبتدأ بصيغة الاسم (أبونا) والضمير المنفصل (أولئك) من دون تحديد لنوع المبتدأ.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

وكذلك إذا كان المبتدأ عامًا نحو: (كلّ) أو كان اسم (إنّ) جاز الإخبار عنه بـ(سيفعل) أو (سوف يفعل) باتفاق النحويين كما نقل ذلك ابن هشام، ومنه قول الشاعر:[٦٤]

**وكلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدخُلُ بَينَهُم دُوَيْهِيَةٌ تصفَرُّ منها الأنامِلُ**

فالمبتدأ (كلّ) من ألفاظ العموم، والخبر الجملة الفعلية (سوف تدخل). قال ابن هشام: "وقوله: (سوف تدخل) دليل على جواز وقوع (سيفعل) خبرًا، وذلك جائز اتفاقًا إذا كان المخبر عنه مبتدأ عامًا كما في البيت، أو اسمًا لـ(إنّ)"[٦٥].

وسبب اتفاقهم على جواز الإخبار بجملة (سوف تدخل) إذا كان المبتدأ لفظًا عامًا، فإنّ خبر اللفظ العام مؤكد تمامًا كما في البيت؛ لأنّ (كلّ) من ألفاظ العموم، فهو يشمل كلّ أفراد الجنس، فإذا دخلت على نكرة أوجبت عموم أفرادها على سبيل الشمول[٦٦].

وأمّا إذا كان المبتدأ اسمًا لـ(إنّ) فهو مؤكد؛ لأنّها تفيد التأكيد، فجاز الإخبار بالجملة المبدوءة بحرف الاستقبال و"لاعتماد الاسم على (إنّ) ومضارعتها للفعل فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة"[٦٧].

وباتفاق النحويين على ما نقل أبو حيّان بقوله: "ويندرج في الفعلية... المضارع العامل في ظرف مستقبل نحو: زيدٌ يقومُ غدًا باتفاق"[٦٨]. أي: إذا كانت الجملة الفعلية فعلها مضارع عامل في ظرف مستقبل جاز أن تكون خبراً، وإنّما جاز الإخبار هنا؛ لأنّ المستقبل محدد بيوم معلوم، وليس في نفس المتكلم، فجاز أن يقال: هو يقرأ غدًا ويصلي بعد غد"[٦٩].

## الخاتمة

### يخلص البحث في ختامه إلى جملة من النتائج

١- تَثَبُّت العلماء ودقتهم عن القول بالإجماع، وهذا مسلّم بعدم وجود خلاف في المسألة، وإن وجد فلا يعتدّ به.

٢- الجواز حلّ لما لم يحكم عليه بالوجوب أو الامتناع.

٣- الجواز مخرج من القواعد والقوالب الجامدة التي عقّدت الدرس النحوي.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

٤- القرآن الكريم، وكثير من النصوص الشعرية والنثرية، لا توافق القواعد النحوية الموضوعة، ولحصانة النصّ القرآني وأهمية ما عداه من النصوص التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ كونها من كلام العرب الفصيح، فجاء الجواز حلًّا لما أُشكل من المواضع.

٥- الجواز النحوي وجه من التخفيف والإيجاز كما أنّه ترفضاً منبها على أصل الاستعمال.

٦- يعدّ الاستقراء سببًا للجواز النحوي.

٧- الجواز هو نظام محكوم بضوابط المعنى الذي يقصد إليه المتكلم، وليس ضربًا من الفوضى.

٨- وجود الدليل وأمن اللبس من أهم شروط الجواز النحوي.

٩- كثرة المسائل النحوية المتفق على حكمها بالجواز عند مختلف المدارس النحوية تجعلنا نقول بوجود (مدرسة الجواز النحوي) التي تستطيع حلّ كلّ المشكلات النحوية.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

## هوامش البحث

(١) ديوان حميد بن ثور: ٥٨، شرح الجمل: ١٦٩/١، التذييل والتكميل: ٥٠/٣، ٩٠/٤.
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي١٦٩/١.
(٣) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢١٣.
(٤) توضيح المقاصد ٢٩٣/١، وينظر: شرح المفصّل١٩٣/١، همع الهوامع ٣٤٥/١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٩٠/٤.
(٦) ينظر: الكتاب ١٣٠/٢، والأصول في النحو: ٦٧/١، وشرح التصريح: ١٧٦/١، ومغني اللبيب: ٤٠٢/٢.
(٧) مغني اللبيب: ١١٩/٢، والأشباه والنظائر: ٢٨٩/١.
(٨) ينظر شرح التسهيل: ٢٧٥/١، وشرح ابن عقيل: ٢٤٤/١، وشرح التصريح على التوضيح: ١٧٨/١.
(٩) ينظر شرح المقدمة الجزولية: ٧٤٩/٢.
(١٠) ينظر: شرح الأشموني: ٢٠٥/١.
(١١) بنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٦١٧/٢.
(١٢) مغني اللبيب: ٢/ ٣٦٤.
(١٣) أسرار العربية: ٨٢.
(١٤) ينظر: الأصول في النحو ٧١/١، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٧.
(١٥) معاني القرآن: ٢/ ٣٤٧، وينظر: جامع البيان ٣٥/٢٢.
(١٦) ديوان الأعشى الكبير: ٢٥١، وجامع البيان: ٢٢/ ٣٥.
(١٧) جامع البيان: ٣٦/٢٢، ولم ينسب لقائل.
(١٨) المصدر نفسه: ٣٦/٢٢.
(١٩) معاني القرآن: ٢/ ٢٧٧.
(٢٠) شرح المفصل: ١/ ١٧٨.
(٢١) ينظر: الخصائص: ٣٨٢/٢.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

(٢٢) ينظر ابن الحاجب النحوي: ١٧٩- ١٨٠.
(٢٣) ينظر ابن الحاجب النحوي: ١٩٠.
(٢٤) البيت لمالك بن خالد، ينظر: شرح أشعار الهُذليين: ٣٠٣/١.
(٢٥) شرح ابن عقيل: ٢٣٣/١، ينسب البيت للفرزدق ولم يعثر عليه في ديوانه، وهو موجود في خزانة الأدب: ٤٤٤/١.
(٢٦) ديوان الكميت بن زيد الأسدي: ٥٨٨.
(٢٧) ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٧٨.
(٢٨) شرح ديوان المثقب العبدي: ٧٠.
(٢٩) المقرّب ومعه مثل المقرّب: ١٢٨.
(٣٠) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣١/١، وحاشية الخضري: ٢٢٠/١.
(٣١) شرح التسهيل: /٣٠٠/١، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٨/١.
(٣٢) شرح ابن عقيل: ٢٢٨/١.
(٣٣) مغني اللبيب: ٢/ ١١٤.
(٣٤) الكتاب: ١٢٨/٢.
(٣٥) شرح جمل الزجاجي: ٣٥٠/١، والتذليل والتكميل: ٤٢/٤، وارتشاف الضرب: ٢٠٣/٢، وشرح الأشموني: ٢٨٦/١.
(٣٦) ينظر: الكتاب ٨٥/١، ١٢٧، ١٣٧، والمحتسب: ٢١١/١، ومغني اللبيب: ١/ ٣٩٨.
(٣٧) الكتاب: ٨٥/١.
(٣٨) الخصائص: ٦١/٣.
(٣٩) مزاحم العقيلي ديوانه: ٥٢ وصدره: وقالُوا تَعَرَّفها المنازِل مِنْ مِنًى، الكتاب: ٧٢/١، الخصائص: ٣٥٤/٢، مغني اللبيب: ٥٠٩/٢.

(٤٠) الكتاب: ٧٢/١.
(٤١) قرأ ابن عامر بالرفع، السبعة في القراءات: ٦٢٥، والحجة للقراء السبعة: ٢٦٦/٦، والبحر المحيط: ٣/ ٤٧٣.
(٤٢) شرح التسهيل: ٣١٠/١، ٣١٢، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٢٠٤، وهمع الهوامع: ٣١٧/١.
(٤٣) التذييل والتكميل: ٦٢/٤.
(٤٤) همع الهوامع: ١/ ٣٢٣.
(٤٥) المحتسب: ٩٧/٢.
(٤٦) معاني القرآن: ٢٠٣/٢.
(٤٧) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٢٠، وهمع الهوامع: ١/ ٣٢٣.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

(٤٨) ينظر: معاني القرآن ١١٩/١، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٢٦، وهمع الهوامع: ١/ ٣٢٣.

(٤٩) ديوانه: ٣٨، الخصائص: ٢٤٠/١.

(٥٠) الغراب.

(٥١) شرح التسهيل: ١/ ٣٢١، وينظر: همع الهوامع ٣٢٣/١.

(٥٢) ينظر: معاني القرآن ١١٩/١.

(٥٣) شرح التسهيل: ١/ ٤٢١.

(٥٤) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٢٦.

(٥٥) شرح التسهيل ١/ ٣٢٩، التذليل والتكميل: ٤/ ٩٩، شفاء العليل: ٣٠١/١.

(٥٦) ينظر: السبعة في القراءات ٣٧٤، والحجة للقرّاء السبعة ٧٢/٥،

(٥٧) ينظر: تفسير البيضاوي ٥٤٧/١، والتذييل والتكميل٩٩/٤.

(٥٨) شرح التسهيل: ٣٣٠/١، التذييل والتكميل: ١٠٣/٤، شفاء العليل: ٣٠١/١.

(٥٩) ارتشاف الضرب: ٢/ ٢١٦- ٢١٧، وينظر: شرح التسهيل ٣٢٩/١، وشرح المفصل ١٩٤/١، وهمع الهوامع ٣٤٨/١.

(٦٠) المقصود به لفظ (كلّ) الدال على العموم، وأي لفظ دال على العموم، نحو: (أولئك - أبونا - زيد...) غير مقيد بفئة،

(٦١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١/٢، وهمع الهوامع ٣١٥/١.

(٦٢) ينظر: البحر المحيط ٥٥٨/٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٠٨/١.

(٦٣) النمر بن تولب، ديوانه: ١٠٢.

(٦٤) لبيد بن ربيعة، ديوانه: ١٣٢، شرح المفصل: ١١٤/٣، مغني اللبيب: ١٠٣/٢.

(٦٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٤، ونتائج الفكر: ١٢٢.

(٦٦) ينظر: الكليات ٦٢٦.

(٦٧) نتائج الفكر: ١٢٢.

(٦٨) ارتشاف الضرب: ٢٠٠/٢.

(٦٩) ينظر شرح اللمع في النحو: ١٢٥.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

**المصادر والمراجع**

**- القرآن الكريم.**

**- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذاهبه، طارق عبد عون الجنابي.**

**- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحق: د.فخر صالح قدارة، دار الجبل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.**

**- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، راجعه د.فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.**

**- الأصول في النحو، ابن السراج، تحق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت- ط١، ١٤٠٥هـ.**

**- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تحق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١١م.**

**- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحق: د.عياد الثبيتي، دار الغرب- بيروت.**

**- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحق: محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.**

**- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحق: د.عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦.**

**- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، تحق: د.حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ١٤١٩هـ.**

**- تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، تحق: د.عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.**

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

– تفسير البيضاوي المسمّى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، ط٥، ٢٠١١م.
– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحق: د.عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢.
– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٧٣هـ– ١٩٥٤م.
– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري، تحق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، ط٣، ٢٠٠٩م.
– الحجة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسي، تحق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.
– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م.
– الخصائص، ابن جني، تحق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت– لبنان، ط٢.
– ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، قدّم له د.محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤١٥هـ– ١٩٩٤م.
– ديوان حميد بن ثور الهلالي، إشراف د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٥م.
– ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحق: د.محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
– ديوان لبيد بن ربيعة، بيروت– لبنان، دار صادر، ط٢، ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م.
– ديوان مزاحم العقيلي، صنعة: أ.د.حاتم صالح الضامن، دار صادر– بيروت– لبنان، ط١، ١٤٣٣هـ– ٢٠١٢م.
– ديوان النابغة الذبياني، تحق: كرم البستاني، دار صادر– بيروت– لبنان، ط٣– ١٤٣٢هـ– ٢٠١١م.
– ديوان النَّمر بن تولب العُكلي، تحق: د.محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
– السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.
– شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد السُّكري، رواية أبي الحسن علي النحوي، تحق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تحق: حسن حمد، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠١٠م.
- شرح التسهيل، ابن مالك تحق: د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدري المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار الفكر.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور، تحق: د.صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل.
- شرح ديوان المثقِّب العبدي، تحق: د.حسن حمد، دار صادر، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
- شرح اللمع في النحو، الباقولي جامع العلوم، تحق: د. محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، تحق: أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين، تحق: د.تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسيلي، تحق: د. الشريف البركاتي، دار صادر، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- الكتاب، سيبويه، تحق: عبد السلام محمد هارون، ج١، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ج ٢، ط٣، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠١٠م.
- معاني القرآن: الفرّاء، تحق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج١، ط٢، ١٩٨٠م، ج٢، تحق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- مغني اللبيب عن الكتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

– المقرّب ومعه مثل المقرّب، ابن عصفور، تحق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.
– نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الرياض.
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

**Sources and references**

**- The Holy Quran.**
**- Ibn al-Hajib al-Nahwi, its effects and doctrines, Tariq AbdAoun al-Janabi. - Asrar al-Arabic, Abu al-Barakat al-Anbari, edited by: Dr. FakhrSalehQadara, Dar al-Jabal, Beirut, 1415 AH - 1995 AD.**
**- Similarities and Analogies in Grammar, Al-Suyuti, reviewed by Dr. Fayez Tarhini, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1st Edition - 1984 AD.**
**- Origins in Grammar, Ibn Al-Sarraj, right: Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation - Beirut - I A, 1405 AH.**
**- Resorption of beating from Lisan al-Arab, Abu Hayyan al-Andalusi, Tahq: Mohamed Othman, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition،**
**- Al-Tibyan fi Irab Al-Qur'an, Al-Akbari, Tahq: Mohamed Ali Al-Bajawi, Dar Revival of Books Arabic. - Clearing the evidence and summarizing the benefits, IbnHisham, right: Dr. Abbas Mustafa Al-Salhi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 1406 AH, 1986.**
**- Appendix and Supplement in the Explanation of the Book of Facilitation, Abu Hayyan Al-Andalusi, Edit: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, I A, 1419 AH.**
**- Interpretation of the Ocean Sea, Abu Hayyan Al-Andalusi, Edited by: Dr. Abdul Razzaq Al-Mahdi, House of Revival of Arab Heritage, Beirut - Lebanon, 1st Edition - 1423 AH - 2002 AD.**
**- Clarification of purposes and paths with the explanation of AlfiyaIbn Malik, Al-Muradi, right: Dr. Abdul Rahman Suleiman, Al-Azhar Colleges Library, 2nd Edition.**
**- Jami' al-Bayan on the Interpretation of the Verse of the Qur'an, al-Tabari, Mustafa al-Babi al-Halabi Press, 2nd Edition, 1373 AH - 1954 AD.**

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

- Al-Khudari's footnote on IbnAqeel's explanation on the Alfiya of Ibn Malik, Al-Khudari, Tahq: TurkiFarhan Al-Mustafa, Dar Al-Kutub Al-Alamia - Beirut Lebanon, 3rd Edition, 2009 AD.
- Al-Hujja for the Seven Readers, Abu Ali Al-Farsi, edited by: Badr Al-Din Kahwaji, and Bashir Juwaijati, Dar Al-Mamoun for Heritage, Damascus, 1st Edition, 1413 AH - 1992 AD.
- Treasury of Literature and the Pulp of Lisan al-Arab, Abdul Qadir al-Baghdadi, edited by: Abd al-Salam Mohamed Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 4th Edition, 1418 AH-1997 AD.
- Characteristics, Ibn Jinni, Haqq: Mohamed Ali Najjar, Dar Al-Huda, Beirut - Lebanon, 2nd Edition.
- Diwan Al-Asha Al-Kabir (Maimun bin Qais), presented by Dr. Mohamed Ahmed Qasim, Islamic Office, 1st Edition, 1415 AH - 1994 AD.
- Diwan Hamid bin Thawr Al-Hilali, supervised by Dr. Mohamed Yusuf Najm, Dar Sader, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 1995 AD.
- Diwan Al-Kumait bin Zaid Al-Asadi, Edited: Dr. Mohamed Nabil Tarifi, Dar Sader, Beirut - Lebanon, I A, 2000.
- DiwanLabid bin Rabia, Beirut - Lebanon, Dar Sader, 2nd Edition, 1429 AH - 2008 AD
- DiwanMuzahim Al-Aqili, Industry: Prof. Dr. HatemSaleh Al-Damen, Dar Sader - Beirut Lebanon, 1st Edition - 1433 AH - 2012 AD.
- Diwan Al-Nabegha Al-Dhubyani, right: Karam Al-Bustani, Dar Sader - Beirut - Lebanon, 3rd Edition - 1432 AH - 2011 AD.
- Diwan Al-Nimr bin Tulb Al-Akli, edited by: Dr. Mohamed Nabil Tarifi, Dar Sader, Beirut - Lebanon, 2000.
- The Seven in the Readings, IbnMujahid, right: Dr. ShawqiDeif, Dar Al-Maaref, Egypt.
- SharhIbnAqeel on the Alfiya of Ibn Malik, Tahq: Mohamed Muhyiddin Abdul Hamid, Dar Al-Turath, Cairo, 2nd Edition, 1400 AH-1980 AD.
- Explanation of the poems of Al-Hadhliyin, Abu Saeed Al-Sukkari, narrated by Abu Al-Hassan Ali Al-Nahwi, edited by: Khaled Abdul Ghani Mahfouz, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 1427 AH - 2006 AD.
- Sharh al-Ashmouni on the Alfiya of Ibn Malik, al-Ashmouni, Tahq: Hassan Hamad, Dar al-Kutub, Beirut – Lebanon,2010 AD.
- Sharh Al-Tas'heel, Ibn Malik Haqq: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr. Mohamed Badri Al-Makhtoon, Dar Hajar, Cairo, 1st Edition, 1410 AH - 1990 AD.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
P-ISSN- 2075-8626- E-ISSN-2707-8841
College of Islamic Sciences

- Explanation of the statement on the clarification, Khaled Al-Azhari, Dar Al-Fikr.
- Sharh Jamal Al-Glazi (The Great Commentary), IbnAsfour, edited by: Dr. Sahib Abu Jinnah, Dar Al-Kutub Foundation, University of Mosul.
- Explanation of the Diwan of Al-Muthiq Al-Abdi, Edited: Dr. Hassan Hamad, Dar Sader, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 1996 AD.
- Sharh al-Radhi 'ala al-Kafi, corrected by Yusuf Hassan Omar, University of Garyounis, 1398 AH - 1978 AD.
- Explanation of the shine in grammar, Al-Baqouli Jami' Al-Uloom, right: Dr. Mohamed Khalil Murad Al-Harbi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 2007 AD.
-Detailed explanation, IbnYaish, Tahq: Ahmed El-SayedSayed Ahmed, reviewed: Ismail Abdel-Gawad Abdel Ghani, Tawfiqia Library, Cairo – Egypt.
- Explanation of the introduction to Al-Jazuliya Al-Kabir, Al-Shalubin, Tahq: Dr. Turki Al-Otaibi, Al-Resala Foundation, 2nd Edition, 1414 AH.
- Shifa Al-Alil fi Clarifying Al-Tasheel, Mohamed bin Issa Al-Salsili, right: Dr. Sharif Al-Barakati, Dar Sader, Beirut - Lebanon, 1st Edition 1406 AH - 1986 AD.
- The Book, Sibawayh, edited by: Abd al-Salam Mohamed Haroun, vol. A, 3rd edition, 1408 AH - 1988 AD, vol. 2, 3rd edition, 1427 AH - 2006 AD, Al-Khanji Library, Cairo.
- Colleges / Abu Al-Baqa Al-Kafwi, right: Dr. Adnan Darwish, and Muhammad Al-Masri, Al-Resala Foundation, 2nd Edition, 1432 AH - 2011 AD.
- Al-Muhtasib in clarifying the faces of homosexuals readings and clarifying them, Ibn Jinni, right: Mohamed Abdul Qadir Atta, Dar Al-Kubt Al-Ilmiyya, Beirut Lebanon, 2nd Edition, 2010 AD. - Meanings of the Qur'an: Al-Fur, Edit: Ahmed Yusuf Najati, Mohamed Ali Al-Najjar, Egyptian General Book Organization, Part 1, 2nd Edition, 1980 AD, Part 2, Edit: Mohamed Al-Najjar, Egyptian House.
Mughni al-Labib on the Arab Books, IbnHisham Al-Ansari, edited by: Hassan Hamad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1426 AH - 2005 AD.
- The confidant and with him such as the confidant, IbnAsfour, right: Adel Ahmed Abdel Mawgoud and Ali Mohamed Awad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 1418 AH - 1998 AD.
- The results of thought in grammar, Al-Suhaily, right: Dr. Mohamed Ibrahim Al-Bina, Dar Al-Riyadh.

2024,30(9):79
https://doi.org/10.51930/jcois.21.2024.79.0334
**P-ISSN- 2075-8626**- E-**ISSN-2707-8841**
**College of Islamic Sciences**

**- Hama' al-Hawa'i fi Sharh Jami' al-Jami', al-Suyuti, Tahq: Ahmad Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1st edition, 1418 AH.**